

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الطعن في صحة السندات وفق قانون البينات

(دراسة مقارنة)

عائشه يوسف رشيد واوي

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1440هـ - 2019م

الطعن في صحة السندات وفق قانون البينات

(دراسة مقارنة)

بكالوريوس فقه قانون /جامعة الخليل /فلسطين

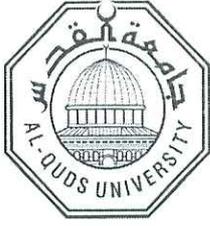
إعداد

عائشه يوسف رشيد واوي

المشرف : د. ياسرزبيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق – عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس

1440هـ - 2019م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير القانون الخاص

إجازة الرسالة

الطعن في صحة السندات وفق قانون البيئات

اسم الطالب : عائشه يوسف رشيد واوي

الرقم الجامعي: (21620291)

المشرف : الدكتور ياسر زبيدات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019\5\18 من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع:	د.ياسر زبيدات	1- رئيس لجنة المناقشة
التوقيع:	د. محمد خلف	2- ممتحنًا داخليًا
التوقيع:	د.عثمان التكروري	3- ممتحنًا خارجيًا

القدس-فلسطين

1440هـ-2019م

## الإهداء

- إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من أتحاشى الدنيا وما فيها وأرى انعكاس فرحتي عندما يحالفني النجاح بعينه (والدي الطيب).
- إلى من أذكرها أمام أي إنجاز صنعته، وإلى دعائها الذي كان سبب توفيقى بعد الله ، إلى صداقتي الأولى والأزلية، إلى الحب الذي استصغر أي حب بجانبه (أمي الغالية).
- إلى من وقف بجانبى ولما يتفانى بتقديم يد العون ، إلى من كان نجاحي نجاحه (زوجي الداعم وعائلتي الثانية) .
- إلى من هم سندي ويشد عضدي بهم (إخوتي وأختي الغالية).
- إلى من هم مبسمي وملاذي وموطني، ومهجة روعي وحياتي أبنائي (أمير ومسك).
- إلى روح صديقتي الغالية التي كانت تتمنى لحظة تخرجها بفارغ الصبر ولكن مشيئة الله كانت أكبر من أمنياتها ، رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه (رولا)، وإلى جميع صديقاتي الداعمات .
- إلى من قدموا أرواحهم هدية للوطن ، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه (شهداؤنا الأبرار).
- وإلى أسرانا البواسل في سجون الاحتلال

## الإقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، نيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم نيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

التوقيع :  .....

الطالبة : عائشه يوسف رشيد الواي

التاريخ : 2019\5\18

## شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يوافي النعم، وأشهد أن لا اله إلا الله ، وحده لا شريك له ،  
شهادة مبرأة من الشك والتهمة، هو الخالق البارئ المنعم الكريم، وأشهد أن محمدا  
عبده ورسوله سيد العرب والعجم، وهادي الأمة، ومخرج الناس من الظلمات إلى  
النور.

أما بعد :

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، فالشكر والفضل كله لله وحده ، وأشكر من  
علمني وقدم لي النصائح والمعلومات وأثرائني بكل ما هو مفيد، فمن علمني حرفا  
كنت له شاكرا (أساتذتي الأعزاء)، وأخص بالذكر دكتور ياسر زبيدات مشرف  
هذا البحث .

وأشكر خلية النحل التي لا تهدأ (أمناء المكتبات) التي توفر لنا المصادر  
والمراجع التي نعتمد عليها في كتابة أبحاثنا.

وأشكر كل من قدم لنا يد العون ، ولم تسعفنا الذاكرة بذكرهم، فلهم مني جزيل  
الشكر و العرفان .

## المخلص

تعد الأدلة الكتابية (السندات) من أفضل وسائل الإثبات؛ فهي تخلو من العيوب التي قد تعترى الأدلة الأخرى، فالشهادة ليست بقوتها؛ لاحتمال وفاة الشاهد أو كذبه أو قد يتعرض للنسيان أو الخطأ .

دعوى الطعن في هذه الأدلة تثير من الناحية العملية عدة إشكاليات، تدور حول المقصود بكل منها، وما هي الطرق التي استخدمها المشرع لمباشرة هذا الطعن؟، وما هي المحررات التي تكون محلاً للمضاهاة أو التزوير؟ وما هي الأعباء الإجرائية الواجب اتخاذها من جانب الخصوم؟ وما هو دور القاضي في كل دعوى؟، وما هي النتائج القانونية المترتبة على مباشرة أي منها؟، وهل تختلف القوة الثبوتية للمحرر باختلاف البيانات الموثقة فيه؟ وهل يمكن الطعن في المحرر الرسمي بطريقة أخرى غير التزوير؟.

وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على السندات وحجيتها في الإثبات، والإجراءات والدعاوى المتبعة من أجل إثبات صحتها، وبيان مفهومها وأهميتها، والآثار المترتبة على تلك الإجراءات.

تم تقسيم البحث إلى فصلين سبقهما تمهيد؛ من أجل التعرف على السندات وأنواعها وفق قانون البيئات أو الإثبات، والفصل الأول تحدثنا عن الطعن بالإنكار وتعريفه والدعاوى التابعة له والآثار المترتبة عليه، والفصل الثاني تحدثنا عن الادعاء بالتزوير ومفهومه والدعاوى التابعة له والآثار المترتبة عليها والحكم الفاصل فيها وطرق الطعن فيها.

وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج من أهمها : أن الطعن بالإنكار يرد على (السندات) المحررات العرفية، فيجوز لصاحب التوقيع على المحرر العرفي أن ينكر توقيعه، وبذلك يقع عبء إثبات صحة التوقيع على خصمه الآخر ، أما الادعاء بالتزوير فهو يرد على المحررات الرسمية والعرفية، وعبء الإثبات يقع على من يدعي عدم صحة الورقة.

# **Proof of validity of bonds according to the Evidence Law**

**Prepared by: Aysha Yousef Rasheed AL-Wawi**

**Supervisor: Dr. Yasser Zbidat**

## **Abstract:**

The documentary evidences(bonds)considered to be the best means of proof, since they are free of decently that can be founded in other evidences, for example the testimonial evidence is not strong as they are ,there is a chance that the witness could be dead or he lies ,or he is exposed to forgetfulness or error.

So the meaning of bonds validation is set up the proof before the judiciary in the ways that must be determined by the law,so it needs to follow a specific ways and procedure to reach the desired end,so to proof its validation it must use the way of appeal of denial and the allegation of forgery.

The appeal of denial responds to (bonds)customary editors,in this case the person can denied his own signature on the customary editor so the proofing of the validation of this signature must be done by his opponent , and about the allegation of forgery it responds to official and customary editors,and the burden of proof is on who claims that the paper is invalid.

Appeal claims on these evidences make some problems in a scientific way,it is about the meaning of each are of it, and what ways the legislator use to directly his appeal? And what edit ore are emulated and forged, and what burdens procedures that must be taken by the opponents and what is the role of the judge in each case?,and what are the legal statuses happened by starting any of it? And if the evidence power of editor can be changed by finding a differences in documented data of it,and if it can appealing in the official editor in other than forgery.?

So the propose of this study is to find the meaning of bonds and the argumentary of proofing of it, and the procedures and claims that are

used to proof its validation, and showing its meaning and its importance, and the effects of these procedures.

And this research is being divided in to two chapters that are preceded by a preface, in order to identify the bonds and their types by the data and proofing law, and the first chapter we are talking about the appeal of denial and its meaning and its claims and effects, and the second chapter we are talking about the allegation of forgery and its meaning and its claims and effects and its fair judging and way of challenging it.

## المقدمة

قال تعالى: ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً)<sup>1</sup>، مشروعية الدليل الكتابي تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية<sup>2</sup>.

تحظى السندات بكافة أنواعها بدور مهم في ضمان حقوق الأشخاص، وتزداد أهميتها بزيادة المعاملات المدنية والتجارية، وتلعب دوراً كبيراً من الناحية القانونية والقضائية؛ فمن الناحية القانونية تعتبر دليلاً لإثبات الحق، أما من الناحية القضائية فإن الأدلة التي تقدم للمحكمة على شكل سندات كتابية سواء كانت رسمية أم غير رسمية تستخدم لإثبات الطلبات الواردة في الدعوى، أو الدفع التي تقدم من قبل الخصوم.

وتتمتع قواعد الإثبات بأهمية بالغة من الناحية النظرية والعملية، فالإثبات أساس الانتفاع من الحق، فيفقد الحق قيمته إذا فقد الدليل، فيتساوى عندها الحق الذي لا دليل عليه والحق المعدوم<sup>3</sup>.

وقد قسم قانون البينات الفلسطيني<sup>4</sup> في المادة 8 منه الدليل الكتابي إلى ثلاثة أنواع<sup>5</sup> وهي: السندات الرسمية، السندات العرفية، والسندات غير الموقعة عليها، وبما أن الكتابة لها أهمية خاصة في الإثبات؛ فلها حجية ملزمة لدى القاضي، ما لم يثبت أنها مزورة أو عديمة الصحة .

<sup>1</sup>القرآن الكريم، سورة البقرة ، آية 282

<sup>2</sup>عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من قُتِل له قَتيل فهو بخير النظرين إما أن يؤدي وإما إن يقاد"، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه فقال : اكتب لي يا رسول الله، فقال رسول الله: " اكتبوا لأبي شاه" .

<sup>3</sup>مساعد صالح الشمري، رسالة ماجستير بعنوان : "دور السندات العادية في الإثبات"، كلية الدراسات العليا قانون خاص ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، سنة 2012 ، ص 1، وذكرت المذكرة الإيضاحية لقانون الإثبات المصري رقم 25 لسنة 1968: (فالحق يتجرد من كل قيمة إذا لم يبق الدليل على الحادث الذي يستند إليه قانونياً والواقع أن الدليل هو قوام حياة الحق ومقصد النفع منه )

<sup>4</sup>قانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم 4 لسنة 2001، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2001\9\5، المعمول به في الضفة الغربية وقطاع غزة

وينبغي علينا التمييز بين الكتابة اللازمة لانعقاد العقد والكتابة كشرط إثبات، فإذا اشترط القانون أو أطراف العقد الكتابة لانعقاد العقد لا لإثباته فتعد هنا الكتابة ركناً من أركان العقد لا يقوم بدونها، أما الكتابة كشرط للإثبات فينعقد العقد بدونها وينتج آثاره، لذلك يحتل الدليل الكتابي الصدارة بين أدلة الإثبات الأخرى؛ فهو دليل مباشر، أصلي، وذو حجية ملزمة للقاضي.

وحسباً فعل المشرع حين جعل أساس القاعدة في الإثبات هو الكتابة، إلا ما تم استثناءه لأسباب معقولة؛ وذلك للعيوب التي قد تعترى شهادة الشهود من محاباة وانتقام ورشوة وفساد وكذب ونسيان ومبالغة، حتى ولو لم يقصدوا قول الزور، وغيرها من العيوب التي تعترى أدلة الإثبات الأخرى<sup>6</sup>.

وتستخدم التشريعات العربية للدلالة على الأدلة الكتابية تسميات مختلفة، فقد استعمل المشرع الفلسطيني لفظ (السندات) على الأدلة الكتابية في قانون البيئات رقم 4 لسنة 2001، وقسمها إلى سندات رسمية وعرفية، وأطلق المشرع التونسي<sup>7</sup> على الأدلة الخطية لفظ (الحجج المكتوبة)، وقسمها إلى قسمين الحجج الرسمية والعرفية، وأطلق المشرع الكويتي<sup>8</sup> عليها لفظ (الأوراق)، واستخدم المشرع الأردني في قانون البيئات رقم 30 لسنة 1952 لفظ (الأسناد)، وقسمها إلى أسناد رسمية وعادية، أما المشرع المصري فاستخدم في قانون الإثبات رقم 25 لسنة 1968 لفظ (المحركات)، وقسمها إلى محركات رسمية وعرفية.

من أهم مميزات الإثبات بالكتابة بأنها أدلة إثبات تتجمع لدى القاضي؛ حيث إنه يجمع ويكون قناعته من المستندات المقدمة في الدعوى، مما يقتضي التحقيق في جميع جزئياتها وتفسيرها تفسيراً صحيحاً، ولا يتم فحص المستندات المكتوبة أي المحركات المقدمة كدليل كتابي أمام القاضي إلا بصدد مسائل متنازع عليها، والتثبت من سلامة الورقة من ناحية الشكل

<sup>5</sup> وقد قسم قانون البيئات الأردني رقم 30 لسنة 1952 ( المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1108 بتاريخ 17\5\1952): الدليل الكتابي إلى : الإسناد الرسمية والعادية والأوراق غير الموقعة عليها، أما بالنسبة للمشرع المصري (قانون الإثبات رقم 25 لسنة 1968 المنشور

في الجريدة الرسمية العدد 22 الصادر في 30\5\1968) فقسمها إلى المحركات الرسمية، والمحركات العرفية، والرسائل

<sup>6</sup> عصام أنور سليم، النظرية العام للإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 110-111

<sup>7</sup> مجلة الالتزامات والعقود التونسية، (قانون عدد 87 لسنة 2005 مؤرخ في 15 اوت 2005 يتعلق بالمصادقة على إعادة تنظيم بعض

أحكام مجلة الالتزامات والعقود التونسية) الرائد الرسمي عدد 68 المؤرخ في 15 اوت 2005

<sup>8</sup> قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الكويتي (مرسوم بالقانون رقم 39 لسنة 1980)، تاريخ الطباعة 3-8-2009

والمضمون،فتنقسم هذه الأوراق من حيث الشكل إلى سندات رسمية وعرفية،ومن حيث المضمون تتعدد بحسب طبيعتها في الإثبات<sup>9</sup>.

الفصل في الدعوى المنظورة أمام القضاء يتوقف على إثبات المدعي لما يدعيه، ولقد حدد القانون طرق الإثبات وحدد القيمة القانونية لكل منها، ورجح الإثبات بالأدلة الكتابية على طرق الإثبات الأخرى كما سيتبين معنا لاحقاً، حيث تستمد المحررات العرفية قوتها من توقيع من صدرت عنه، ويكفي لإسقاط حجيتها إنكار الخط أو التوقيع، أما المحررات الرسمية فتستمد قوتها من قيام الموظف الرسمي المختص بتحريرها، ولا تسقط حجيتها إلا إذا تم الطعن فيها بالتزوير،لذا فإن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة، لما لها من أثر على صد هذا الادعاء.

ولما كان إثبات صحة المحررات المقدمة كدليل إثبات في الدعوى، يعتبر من أهم الالتزامات التي تتطلب نشاطاً من الخصوم والقاضي، فالخصم الذي يطعن بتزوير المحرر الرسمي يقع عليه عبء إثبات هذا التزوير، والخصم الذي يحتج بمحرر عرفي يقع عليه عبء إثبات صحته عند إنكار الخصم الآخر للخط أو التوقيع،أما القاضي فيسعى إلى تحقيق الحقيقة القضائية من خلال مطابقة الواقعة محل الإثبات مع القاعدة القانونية محل التطبيق.

## أهمية البحث :

- تتجلى أهمية البحث من الناحية العلمية : في دور السندات وفعاليتها حين يتم إثبات صحتها في حالة الطعن فيها،وتعتبر هذه السندات من وسائل الإثبات التي تسعى للحفاظ على حقوق الأشخاص،حيث تتجلى الفائدة القانونية من هذه الدراسة في إجلاء الغموض عن بعض النصوص القانونية وتحليلها،ومقارنتها مع قوانين أخرى، ومعرفة النصوص التي بحاجة إلى تعديل أو إضافة،ويستطيع الباحثون الاستفادة من هذا البحث في هذا الموضوع ومواضيع أخرى ذات علاقة.
- أما من الناحية العملية : تتيح للعاملين في مجال القضاء والقانون التعرف على الإجراءات المتبعة في حال الطعن في السندات،وكيفية إثبات صحتها بالطرق

<sup>9</sup>نجيب احمد عبدالله ثابت الجبلي،إجراءات دعوى التزوير الفرعية،المكتب الجامعي الحديث،2006،ص13

المختلفة،و أيضا للمتعاملين في السندات من تجار أو أشخاص مدنيين معرفة السندات و أنواعها وشروطها وكيفية الطعن فيها وكافة الإجراءات الأخرى،معالجة العديد من الإشكاليات والنقص التشريعي فيما يخص قانون البيئات

## أهداف البحث :

يهدف البحث للتعرف على السندات وأنواعها المختلفة، وإثبات صحتها بالطرق المختلفة والإجراءات المتبعة، وآلية الطعن في صحتها، والنتائج المترتبة على تلك الطرق .

## إشكالية البحث :

إذا كان القانون نص على إثبات الدعوى كتابة، واعتبر بأن المحررات العرفية تستمد حجيتها من توقيع من صدرت عنه، والمحررات الرسمية تستمد حجيتها من قيام الموظف الرسمي المختص بتحريرها، فلا يكفي لإسقاط حجيتها إلا الطعن بالتزوير، فيما يكفي إسقاط حجية المحرر العرفي إنكار الخط أو التوقيع، وبهذا فإن دعوى الطعن في هذه الأدلة تثير من الناحية العملية عدة إشكاليات، تدور حول المقصود بكل منها، وما هي الطرق التي استخدمها المشرع لمباشرة هذا الطعن؟، وما هي المحررات التي تكون محلاً للمضاهاة أو التزوير؟ وما هي الأعباء الإجرائية الواجب اتخاذها من جانب الخصوم؟ وما هو دور القاضي في كل دعوى؟ وما هي النتائج القانونية المترتبة على مباشرة أي منها؟ وهل تختلف القوة الثبوتية للمحرر باختلاف البيانات الموثقة فيه؟ وهل يمكن الطعن في المحرر الرسمي بطريقة أخرى غير التزوير؟.

## منهج البحث :

لما كانت مسألة إثبات صحة المحررات وطرق الطعن في صحتها من قبل الخصوم لإثبات ادعاءاتهم تتخذ طابعاً قضائياً بحثاً، لذلك تم اختيار المنهج التحليلي المقارن في هذا البحث، لأن التحليل يقوم على تجميع المادة العلمية من النصوص القانونية وشرح القانون وأحكام القضاء، ثم القيام بعملية تحليلها من أجل الوقوف على جوانبها النظرية والعملية، وهذا يستلزم أن تكون الدراسة مقارنة بين الفقه والقضاء والتشريعات، حيث تمت المقارنة بين قانون البيئات الفلسطيني رقم 4 لسنة 2001 و قانون البيئات الأردني رقم 30 لسنة 1952، وقانون الإثبات

المصري رقم 25 لسنة 1968، حيث إن هذه القوانين تعد ركيزة وأساس بحث "الطعن في صحة السندات".

### خطة البحث :

وحتى نتمكن من الإجابة عن إشكالية الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى فصلين يسبقهما تمهيد على النحو الآتي :

#### • تمهيد : ماهية السندات وفق قانون البيئات

• مفهوم السندات

• أنواع السندات

#### • الفصل الأول : الطعن بالإنكار

• المبحث الأول : ماهية الطعن بالإنكار وشروطه

• المبحث الثاني : دعاوى مضاهاة الخطوط

#### • الفصل الثاني : الادعاء بالتزوير

• المبحث الأول : مفهوم الادعاء بالتزوير وإجراءاته

• المبحث الثاني : الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير وطرق الطعن فيه

## ماهية السندات وفق قانون البينات

تعتبر الكتابة في وقتنا الحالي من أهم وأفضل طرق الإثبات؛ لأنها دليل يمكن تهيئته وإعداده قبل حصول أي نزاع أي عند صدور التصرف القانوني، ولا تتأثر بمرور الزمن ولا تتعرض للنسيان أو عدم الدقة، ولا نجد خلافاً على ذلك لأهميتها من الناحية العملية من حيث ضمان حقوق الأفراد في جميع المعاملات سواء كانت مدنية أم تجارية، ويمكن فيها اكتشاف الحقيقة ومعرفة إذا كان هذا الدليل مزوراً أم لا، مما يبعث الطمأنينة والثقة في النفس، فهي تخلو من العيوب التي تعترى الأدلة الأخرى، فمثلاً دليل الإثبات (الشهادة) ليس بقوة الأدلة الكتابية؛ لاحتمال فوات فرصة الاستشهاد بالشاهد بسبب وفاته أو كذبه أو عدم دقة شهادته، وقد يتعرض للنسيان والخطأ، وقد أمر الله بالكتابة وحث عليها في كتابه العزيز قال تعالى: (بأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل)<sup>10</sup>.

وتعتبر الكتابة من الأدلة المطلقة؛ حيث يجوز أن تثبت من خلالها جميع الوقائع المتنازع عليها، وعلى هذا الأساس اشترطت التشريعات الحديثة وجوب الدليل الكتابي متى زادت قيمة التصرف على مبلغ معين، فالأدلة الكتابية هي الأصل والقاعدة في الإثبات وما عداها من الأدلة هو الاستثناء، ويقصد بالأدلة الكتابية كل كتابة يمكن أن يستند عليها أحد الطرفين في إثبات حقه أو نفيه، ويأخذ في الإثبات بوصفها دليلاً كاملاً<sup>11</sup>.

وقد استعمل المشرع الفلسطيني مصطلح السندات تعبيراً عن الأدلة الكتابية، حيث نص في المادة 8 من قانون البينات على أن الأدلة الكتابية هي السندات الرسمية والعرفية والسندات غير الموقع عليها<sup>12</sup>.

يعتبر النوعان الأول والثاني من السندات ( الرسمية والعرفية) من الأدلة المهيأة، أما النوع الثالث فهو من قبيل الأدلة غير المهيأة<sup>13</sup>.

<sup>10</sup>القران الكريم، سورة البقرة ، آية 282

<sup>11</sup> عباس العبودي، شرح أحكام قانون البينات دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012، ط4، ص98

<sup>12</sup>أطلق المشرع الأردني على السندات لفظ الأسناد، والمشرع المصري لفظ المحررات